

أزمة الديون السيادية وأثرها على أهم المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو
The sovereign debt crisis and its impact on the most important economic changes in the euro area

وليد برغوتي^{1*} ، لعربي غويبي²

 walidberghoti05@gmail.com ، جامعة الجزائر (03) (الجزائر)،¹

 larbighouini713@gmail.com ، جامعة الجزائر (03) (الجزائر)،²

| تاريخ القبول: 2021/06/13 | تاريخ الإرسال: 2021/04/25 |
|--|---|
| <p>Abstract Through this study, we will try to highlight the size of the economic impact of the sovereign debt crisis on the most important economic variables in the Eurozone, as it is the region most vulnerable to receiving various repercussions of this crisis. Through the study, it was concluded that the eurozone countries were affected by the sovereign debt crisis, and to a greater extent the countries of Eastern Europe (Greece, Spain, Italy, Portugal...), after studying the impact on various economic variables such as the current account, inflation, the size of unemployment and budget deficit.</p> <p>Keywords: Sovereign debt; Financial crisis; Euro zone; Sovereign debt crisis. JEL Classification Codes : D5 ; F5 ; H6.</p> | <p>ملخص سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز حجم الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة الديون السيادية على أهم المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو كونها المنطقة الأكثر عرضة لتلقي مختلف تداعيات هذه الأزمة. تم التوصل من خلال الدراسة إلى تأكيد تأثير دول منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية، وبدرجة أكبر دول أوروبا الشرقية (اليونان، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال...)، وذلك بعد دراسة الأثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية على غرار الحساب الجاري، التضخم، حجم البطالة وعجز الميزانية.</p> <p>الكلمات المفتاحية: دين سيادي، أزمة مالية، منطقة اليورو، أزمة ديون سيادية. تصنيفات JEL : D5 ; F5 ; H6 ;</p> |

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

عندما تم اعتماد اليورو كعملة موحدة في مجموعة الدول الأوروبية، لم يرافقه اعتماد سياسات وقواعد اقتصادية ومالية موحدة بدرجة كافية من الموازنة بين اقتصاديات الدول التي اعتمدها كعملة موحدة، ما جعلها تواجه عدة صعوبات برزت بعد وقوع الأزمة المالية العالمية؛ حيث رأى بعض الخبراء أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ سياسة موحدة للتعامل مع أزمة لبنوك، التي أدت لاحقاً إلى حدوث أزمة ديون سيادية، حيث تم إقرار خطة للتخفيف المالي في أوروبا، تم من خلالها التأكيد على تطوير حالة المنافسة في أوروبا.

إشكالية الدراسة: للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على أهم المتغيرات الاقتصادية في منطقة اليورو؟

يندرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية ندرجها على النحو التالي:

✓ ما هو مفهوم أزمة الديون السيادية؟

✓ كيف تطورت المتغيرات الاقتصادية لدول منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية؟

✓ ما هي تداعيات أزمة الديون السيادية على دول منطقة اليورو؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على غالبية المتغيرات الاقتصادية في دول منطقة اليورو.

يندرج تحت هذه الفرضية جملة من الفرضيات الفرعية تمت صياغتها كما يلي:

أزمة الديون السيادية تشكل عائقاً لتطور اقتصاديات دول منطقة اليورو؛

تأثرت دول منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية الأوروبية بدرجات متفاوتة؛

تراجع أداء المتغيرات الاقتصادية لدول منطقة اليورو بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى إبراز حجم الأثر الاقتصادي الذي خلفته تلك الأزمة على أهم المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو كونها المنطقة الأكثر عرضة لتلقي مختلف تداعيات هذه الأزمة خاصة في جانب قطاع الأسواق المالية، القطاع المصرفي، المبادلات التجارية وتغيرات سعر الصرف.

المنهج العلمي المتبع: سيتم الاعتماد في معالجة إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك على النحو الذي سيمكن من استعراض كل ما يتعلق بمتغيرات الدراسة، أزمة الديون السيادية، المتغيرات الاقتصادية، من خلال البيانات والأرقام التي تم الحصول عليها، إضافة إلى المنهجين السابقين سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك لهدف عرض كرونولوجيا أزمة الديون السيادية.

2. مفهوم أزمة الديون السيادية الأوروبية

من أجل معرفة مفهوم الديون السيادية الأوروبية لابد من إعطاء تعريف للدين السيادي العام

1.1. تعريف الديون السيادية.

يمكن إعطاء تعريف للديون السيادية كما يلي:

هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، حيث تتخذ أغلب هذه الديون شكل السندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك أحد السبيلين: إما طرح سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة إلى المستثمرين المحليين؛ أو إصدار سندات بالعملة الأجنبية حيث توجه إلى المستثمرين في الخارج وغالبا ما تكون بعملتي اليورو و/أو الدولار (دنيا الوطن ، 2013)

في كلتا الحالتين يسمى الدين ديناً حكومياً، نظراً لعدم إمكانية إجبار الحكومات على سداد ديونها (تخلفت عن دفعها) فإنه يتم اللجوء إلى سبل أخرى لمعالجة مثل هذا الأمر مثل إعادة الجدولة الإلزامية لهذه الديون، أو تخفيض معدلات الفائدة. (رحال، 2016، الصفحة 131)

في معظم الحالات، فإن الديون السيادية تحدث نتيجة لفشل الحكومة في خدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية، لذلك فهي تعجز عن سداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب ذلك الدين السيادي، حيث أنه بمجرد وجود إشارات عدم القدرة على سداد الديون فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة من طرف المستثمرين في الأسواق المالية العالمية، وبذلك تجدهم يتجنبون المشاركة في أي مناقصات أو خصومات لشراء سنداتهما في المستقبل، مثال ذلك ما حدث في أزمة الأرجنتين سنة 2001، أين قام المستثمرون الأجانب-الذين لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة - بسحب استثماراتهم من الأرجنتين، ما أدى إلى حدوث تدفقات مالية هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة، من ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي بها، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة العملة الأرجنتينية (درهمون، 2016، الصفحة 199)

2.2. تطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

ظهرت الملامح الأولى لازمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2009، وقد كانت البوادر الأولى لهذه الأزمة واضحة في اليونان، لذلك قامت وكالات التصنيف الائتماني بخفض التصنيف الائتماني لليونان، حيث بلغ حجم ديونها آنذاك حوالي 350 مليار، ما أثر على اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي وذلك لعدة سنوات، ما أدى أيضا إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والمالية في بعض دول منطقة اليورو - على غرار اسبانيا، إيطاليا بدرجة أكبر - ما اضطرها إلى طلب مساعدات وقروض مالية للخروج من هذا الوضع. (أبو الفارة، 2015، صفحة 379)

إن التدهور المالي الذي ضرب العديد من دول منطقة اليورو خلال سنة 2008، والذي يعتبر بداية لأزمة جاءت بدايتها من تصريحات مغالطة إلى الحكومة اليونانية الجديدة من طرف سابقته، حيث أعلنت هذه الأخيرة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ أقل من 04 %، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 125 %، وبعد تفقد الضرائب والإنفاق العام تم إدراك كل المغالطات المقدمة إلى

الحكومة الجديدة، التي وجدت أن المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ أكثر من 04 % وذلك عكس ما صرحت به الحكومة السابقة؛ هذا بالإضافة إلى تراكم الدين لكل من دول إيرلندا، البرتغال، وبعدها انتقلت العدوى إلى عدة دول أوروبية أخرى على غرار إيطاليا و إسبانيا اللتين تعتبران من الدول التي تحتل المراتب الأولى من حيث المساهمة في الاقتصاد الأوروبي حيث تحتلان المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي. (الغرفة التجارية للصناعة بالرياض، 2012، الصفحات 16-17)

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد من أهم المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على وضع الدين العام لدولة ما، حيث يمكن القول عن هذا الأخير أنه في حدود آمنة ما لم تتجاوز نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت أعباء خدمة الدين بالنسبة للاقتصاد. (صارم، 1999، الصفحة 95)

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بعدة إجراءات من أجل الخروج بأقل الأضرار، والحد من الآثار المالية المتوقعة على الاقتصادات الأوروبية، حيث يعمل البنك المركزي الأوروبي كوحدة مستقلة للعمل على استقرار الأسعار، بينما يقوم مجلس إدارة البنك المركزي على رسم السياسات النقدية للاتحاد الأوروبي فيما يقوم المجلس التنفيذي بعمليات التطبيق وتنفيذ تلك السياسات. (عبد المطلب، 2014، الصفحة 289)

3. الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة الديون السيادية

ترجع الأسباب الرئيسية لحدوث أزمة الديون السيادية إلى النقاط التالية (محمد و عبد الله 2013، الصفحة 4-5):

1.3 ضعف سياسة الموازنة

حيث أنه على عكس القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت في سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل

على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، فيما تبقى السياسة المالية على المستوى القطري فمع إعطاء السياسة المالية مزيدا من الأهمية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة تبعا للأفكار الكينيزية، فقد أصبحت سياسة الموازنة تلعب دورا مهما في عملية الاستقرار الاقتصادي، من خلال البحث عن تحقيق التوازن الموازي، غير أن هذا الاختيار صعب في الواقع العملي، فالإتحاد الأوروبي لا يملك مركزا للسياسات الاقتصادية التي تجعله قادرا على توجيه وتنسيق السياسة الموازنة لدول الإتحاد من خلال مراقبة الموازنات القطرية، وقد كان هذا الوضع صعبا على السلطات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الوصول إلى إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية المثلى.

2.3 السياسة الأجرية في الإتحاد الأوربي ونمو التجارة الخارجية

ففي إطار إتحاد اقتصادي ونقدي لا تكون فيه أداة سعر الصرف محل اعتماد من طرف الدول الأعضاء، لذلك فإن تطور المنافسة المرتكزة على السياسة الأجرية لا يمكن أن تنسجم في إطار الإتحاد إلا إذا لم يكن للأسعار القطرية التوافقية أي تأثير على مستوى التكاليف، وبعبارة أخرى إذا كانت الزيادات في الأجور تتبع مباشرة بالزيادة في معدلات التضخم، و بالمردودية الإنتاجية، حيث ارتفع مؤشر الأجور في ألمانيا من 100 نقطة سنة 2000 (سنة الأساس) إلى 103 سنة 2008، في حين ارتفع إلى 119 في عموم منطقة الأورو، ووصل إلى 129 في اليونان، 127 في إسبانيا، 126 في إيطاليا، 123 في البرتغال، 117 في فرنسا. ومن وجهة نظر التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فقد زادت أهمية الميزة التنافسية الألمانية المرتبطة بالسياسة الأجرية في ميزان المدفوعات الجاري أكثر فأكثر مقارنة بشركائها الأوروبيين، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات الألماني بين سنتي 2000 و 2007 نسبة 7.5% من الناتج المحلي الخام، وبزيادة ثابتة على طول هذه الفترة، إضافة إلى دول أخرى كهولندا والنمسا، على عكس وضعيات بعض الدول الأخرى كاليونان، إسبانيا، إيطاليا والبرتغال التي شهدت موازين

مدفوعاتها عجزا متلاحقا. وقد ساهمت حالة عدم التوازن هذه في زيادة وتفاقم أزمة الديون لعدد من اقتصاديات منطقة اليورو.

3.3 العجز المالي العمومي في منطقة الأورو

وما يدل على ذلك هو قيم الديون السيادية المرتفعة بشكل غير طبيعي، وبمقارنة وضعية منطقة اليورو مع وضعية باقي الاقتصاديات، يلاحظ أن العجز غير ناتج عن ارتفاع في النفقات، وإنما هو ناتج عن انخفاض في الموارد، وتأتي هذه الوضعية نتيجة لانعدام الثقافة الضريبية لدى مواطني بعض الدول الأوروبية كاليونان.

عدم وجود مصداقية على مستوى الأرقام المعلنة، حيث صرحت بعض دول منطقة اليورو كاليونان، البرتغال، وإسبانيا بأرقام غير صحيحة فيما يخص أرقام وقيم متغيراتها الاقتصادية الأساسية كمعدل التضخم، نسبة الدين إلى الناتج المحلي، نسبة العجز الموازي،... الخ، حتى تتمكن من استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة اليورو، وهذا ما جعلها تواجه العديد من الصعوبات بعد ذلك فيما يخص التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

4. كرونولوجيا إجراءات علاج أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال الفترة 2009-2015

سيتم من خلال هذا العنصر سرد لأهم المراحل التي مرت بها أزمة الديون السيادية الأوروبية بداية من سنة 2009 حتى سنة 2015 وذلك كما يلي: (Touteleurope, 2013)

1.4. أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2009:

- خلال هذه الفترة سنتطرق إلى بعض التغيرات التي حدثت في دول منطقة اليورو و ذلك كمايلي:
- قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى 1%؛
 - تعزيز الرقابة البنكية على مستوى الاتحاد الأوروبي وذلك باقتراح من المفوضية الأوروبية من خلال تأسيس النظام الأوروبي للمشرفين الماليين؛

- المصادقة على إجراءات الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة الديون السيادية من طرف مجلس الايكوفين والمجلس الأوروبي، حيث قرر هذا الأخير الزيادة في حجم الإعانات الممنوحة للدول غير الأعضاء في منطقة اليورو إلى 50 مليار يورو وذلك لما تعانیه من مشكلات في ميزان المدفوعات؛
- إنشاء لجنة خاصة لتقييم اتساع الأزمة في الاتحاد الأوروبي والتي تعمل على اقتراح التدابير المناسبة لاستعادة الأسواق المالية، بالإضافة إلى إنشاء هيئة المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية و التي تتجلى مهمتها في تحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي وعلى أساسها يتم اتخاذ إجراءات فورية عند الضرورة؛

2.4. أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2010

- كانت سنة 2010 بداية لمنعرج الأزمة، وقد تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة ديون سيادية، حيث طلبت اليونان رسميا مساعدات دولية، أين تم منحها ما قيمته 110 مليار يورو بعد موافقة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مقابل شروط؛
- بلوغ الديون الإيطالية ذروتها حيث بلغت 120% من الناتج المحلي لذلك قامت بإقرار خطة تقشف شأنها شأن أيرلندا، التي قامت هي الأخرى بخطة إنقاذ بقيمة 85 مليار يورو مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي منها 35 مليار يورو موجهة للبنوك.

3.4. أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2011

- لقد عرفت هذه الفترة ما يلي:
- إنشاء آلية الاستقرار الأوروبي كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية لدول منطقة اليورو في لكسمبورغ، حيث بلغت قدرتها المالية 700 مليار يورو، تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء

المتعثرة ماليا في مواجهة أزمتها المالية بما يحول دون تضرر الوحدة النقدية الأوروبية ككل من هذه الأزمات وقد ركزت هذه الآلية على مساعدة اليونان واسبانيا؛

- قامت دول منطقة اليورو بعقد اجتماع استثنائي "قمة الفرصة الأخيرة" وهي القمة الثانية والتي من خلالها تم طرح خطة إنقاذ لليونان بـ 109 مليار يورو موجهة للدائنين من القطاع الخاص إلا أن هذه الخطة بدت غير كافية؛
- تم اقتراح خطة إنقاذ جديدة من خلال إجراء خطة استفتاء، تنص هذه الخطة على أن تقوم البنوك الخاصة بمحو 50% من الديون لدى اليونان شرط القيام بإعادة رسملة تقدر بـ 106 مليار يورو.

4.4. أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2012

- تم خفض التصنيف الائتماني لفرنسا من التصنيف AAA والذي يعتبر أعلى تصنيف إلى AA+
- وذلك من طرف وكالة التصنيف الائتماني ستانديورز؛
- تم توقيع اتفاقية الانضباط المالي في الموازنات الأوروبية، إضافة إلى ذلك تم فرض القاعدة الذهبية في ميزان الحسابات العامة، التي ينتج عنها عقوبات ضد الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها السنوية 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- تم خفض سعر الفائدة إلى 0.75% من طرف البنك المركزي الأوروبي والذي كان في أصله 1%؛
- تم إدخال آلية الاستقرار الأوروبي حيز التنفيذ حيث بلغ رأس مالها حوالي 700 مليار يورو وتستعمل هذه الأداة لإعادة تمويل مباشرة لبنوك منطقة اليورو دون زيادة ديون الدول؛
- الموافقة على الاتحاد البنكي الأوروبي من طرف وزراء المالية لمنطقة اليورو، حيث يشرف عليها البنك المركزي الأوروبي فقط، لكن شرط تفعيل الرقابة خلال سنة 2014.

5.4. أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2015

اجتماع قادة منطقة اليورو بالعاصمة بروكسل، وذلك لتخوفهم من تهديد بقاء اليونان في منطقة اليورو الذي يتطلب خطة إنقاذ ثالثة، تتمثل في قروض تقدر بـ 80 مليار يورو، و قد تم إصدار قرار يلزم اليونان القيام بإصلاحات جذرية مقابل بقائها في منطقة اليورو، و قبل كل هذا تم اقتراح خروج اليونان لمدة خمس سنوات إلى أن تقوم بتحسين وضعيتها الاقتصادية.

5.5. أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصادات منطقة اليورو

بدأت تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية انطلاقاً من دولة اليونان، ويرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى تراكم الديون اليونانية، حيث لجأت اليونان إلى الاقتراض من الخارج، وهذا من أجل تمويل مشاريعها التنموية دون اتخاذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، ما أدى إلى عجز في حساباتها الجارية الذي ارتفعت قيمته من 5.8 % إلى 14.4 % سنة 2008 إضافة إلى ذلك بلغ العجز في الميزانية الحكومية 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع إلى 13.6 % سنة 2010، أما فيما يتعلق بالدين الحكومي فقد بلغت نسبته 112 % من نفس السنة. (أحمية ، 2013، الصفحة 43)

جدول (01): نسبة العجز في الميزانية والدين الحكومي خلال الفترة 2015-2018

| الدولة/السنوات | العجز في الميزانية | | | | الدين العام | | | |
|------------------|--------------------|------|------|------|-------------|-------|-------|-------|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| الاتحاد الأوروبي | -2,3 | -1,7 | -1 | -0,6 | 84,6 | 83,4 | 81,7 | 80 |
| ايرلندا | -1,9 | -0,7 | -0,3 | 0 | 76,8 | 73,5 | 68,5 | 64,8 |
| اليونان | -5,6 | -2,5 | -1,2 | 0,6 | 175,9 | 178,5 | 176,2 | 181,1 |
| اسبانيا | -5,3 | -4,5 | -3,1 | -2,5 | 99,3 | 99 | 98,1 | 97,1 |
| البرتغال | -4,4 | -2 | -3 | -0,5 | 128,8 | 129,2 | 124,8 | 121,5 |
| ايطاليا | -2,6 | -2,5 | -2,4 | -2,1 | 131,6 | 131,4 | 131,4 | 132,2 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: <https://ec.europa.eu/info/publications/economy->

finance/european-economic-forecast-autumn خلال السنوات 2015-2018 بتاريخ 2020/04/20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العجز في الميزانية لدول منطقة اليورو و دول الاتحاد الأوروبي مقبولة ما لم تتجاوز نسبة 3% حسب اتفاقية ماستريخت، حيث نلاحظ وجود تحسن من سنة إلى أخرى، فقد قدرت نسبة العجز في دول الاتحاد الأوروبي 2.3% و 0.6% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2015، 2018 على التوالي، أما بالنسبة لدول منطقة اليورو فقد بلغت نسبة العجز 2% خلال سنة 2015 لتحسن تدريجياً لتصل إلى 0.6% سنة 2018، على عكس كل من اليونان و اسبانيا التي حققت نسبة عجز مرتفعة حيث قدرت بـ 5.6% و 5.3% على التوالي سنة 2015 إضافة إلى البرتغال التي عرفت نسبة عجز بـ 4.4% أما خلال السنوات 2017-2018 فتعتبر نسب مقبولة أي أقل من 3% و ترجع أسباب العجز في الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى آثار الأزمة المالية العالمية إضافة إلى اتخاذ دول الاتحاد العديد من الإجراءات للتخفيف من حدة الأزمة. أما بالنسبة للدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد فاقت النسبة المتفق عليها وهي 60% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن اليونان من الدول الأكثر تضرراً نتيجة الارتفاع المستمر لنسبة الدين والتي بلغت 175.9% سنة 2015 لتصل إلى 181.1% سنة 2018 كذلك بالنسبة لكل من البرتغال وإيطاليا (انظر إلى الجدول أعلاه).

جدول (02): أرصدة الحسابات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول PIIGS وفرنسا وألمانيا

| الدولة/ السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---------------|------|------|------|------|------|
| اليونان | -0,3 | -1,2 | -1,1 | -1,4 | -1 |
| ايرلندا | 4,4 | -4,2 | 8,5 | 9,1 | 8,5 |
| البرتغال | -0,9 | 0,1 | 0,2 | -0,9 | -0,1 |
| إيطاليا | 1,3 | 2,5 | 2,5 | 2,4 | 2,5 |
| اسبانيا | 1,1 | 2,2 | 1,9 | 0,9 | 0,9 |
| فرنسا | 0,4 | -0,8 | -0,6 | -0,6 | -0,6 |
| ألمانيا | 8,9 | 8,7 | 8,2 | 7,6 | 6,8 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: <https://ec.europa.eu/info/publications/economy->

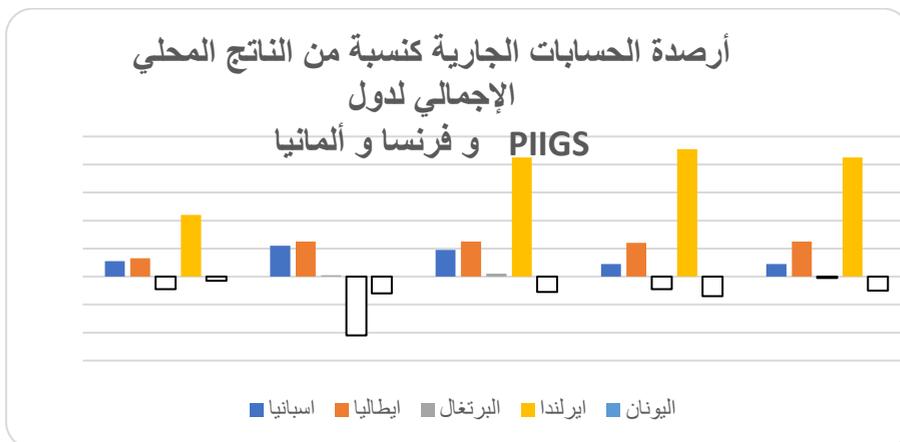
finance/european-economic-forecast-autumn خلال السنوات 2015-2018 بتاريخ 2020/04/21.

نلاحظ من خلال الجدول وجود اختلالات في الحساب الجاري في دول كل من اليونان، البرتغال، فرنسا حيث بلغت نسبة الحساب الجاري في اليونان -1.1% و -1.4% سنوات 2017، 2018 على التوالي و -1% سنة 2019.

أما بالنسبة لألمانيا و أيرلندا فقد حققت فوائض معتبرة حيث بلغت نسبة الفائض في ألمانيا 8.9% سنة 2015 و 8.2% سنة 2017، أما أيرلندا فقد بلغت 8.5% سنة 2017 و 9.1% سنة 2018 إضافة إلى إيطاليا التي حققت فوائض مقبولة هي الأخرى و ذلك بنسبة 2.5% خلال الفترة 2016-2019، و للتوضيح أكثر ندرج الشكل الموالي رقم (01)

شكل (01)

أرصدة الحسابات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول PIIGS و فرنسا و ألمانيا



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02).

أما بخصوص تطور المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو خلال الفترة (2013-2019) فنقوم بإدراج الجدول الموالي رقم (03) و الذي يوضح تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار نمو الناتج المحلي، التضخم، البطالة، عجز الموازنة العامة، إجمالي الدين العام و ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (03): تطور أهم المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو خلال الفترة (2013-2019)

| السنوات | | | | | | | المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة |
|---------|------|------|------|------|------|------|---|
| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | |
| 1,9 | 1,9 | 2,4 | 1,8 | 1,7 | 0,9 | -0,5 | نمو الناتج المحلي (التغير السنوي) |
| 1,9 | 1,8 | 1,5 | 0,2 | 0,8 | 0,4 | 1,4 | التضخم |
| 7,9 | 8,2 | 9,3 | 10,8 | 10,9 | 11,6 | 11,9 | البطالة |
| -0,8 | -0,9 | -1,1 | -2,1 | -2,4 | -2,6 | -2,9 | عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 85,2 | 87,2 | 89,3 | 93,8 | 94,8 | 94,5 | 93,1 | إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 2,9 | 3 | 3 | 3,3 | 2,6 | 2,5 | 2,4 | ميزان الحساب الجاري |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

<https://ec.europa.eu/info/publications/economy-finance/european-economic-forecast-autumn-2018-2013>

بتاريخ 2019/10/31

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يمكن تقديم التحليل التالي:

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: تراجع معدل النمو في منطقة اليورو خلال سنة 2013 - إذا ما تم مقارنته بسنة 2012- أين بلغ 0.5% بقيمة سالبة طبعاً- ليبدأ في التعافي تدريجياً خلال الفترة الممتدة بين 2014-2017 ليحقق أعلى نسبة له وذلك خلال سنة 2017 و التي تم تقديرها بـ 2.4%، ليتراجع بعدها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوربي ويستقر خلال السنتين الموالتين 2018 و 2019 عند نسبة 1.9%.

يمكن تفسير هذه الوضعية إلى تحسن الطلب المحلي والأجنبي وتدعيم القطاع المالي، إضافة إلى تشجيع التوجه نحو الاتحاد المصرفي وانخفاض معدلات التضخم المسجلة.

معدلات التضخم: عرفت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو تغيرات يمكن القول أنها مقبولة حيث بلغت 1.4% سنة 2013، أما خلال سنة 2016 فقد عرفت انخفاضا و الذي بلغت نسبته 0.2% لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2017، حيث بلغت 1.5% لتستمر هذه النسبة في الارتفاع خلال السنتين الموالتين 2018 و 2019 أين سجلت نسب 1.8% و 1.9% على الترتيب. حيث يمكن تفسير هذا التطور في معدلات التضخم بأنه ناتج عن الركود الاقتصادي في المنطقة، إضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها دول منطقة اليورو من أجل الحد من آثار الأزمة على باقي دول الاتحاد الأوروبي.

معدلات البطالة: شهدت دول منطقة اليورو نسبة بطالة مرتفعة خاصة دول جنوب أوروبا حيث قدرت بـ 20% سنة 2013، وحسب الجدول أعلاه فإن معدلات البطالة في تحسن من خلال تناقص مستمر للنسب المسجلة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 10.8% سنة 2016، بينما بلغت 8.2% و 7.9% سنتي 2018 و 2019 على التوالي.

وترجع معدلات البطالة المرتفعة خلال الفترة 2013-2016 إلى إجراءات التقشف التي فرضت على الدول المستفيدة من القروض إضافة إلى إفلاس بعض الشركات مما جعل الكثير من الموظفين يفقدون وظائفهم.

عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب عجز الموازنة خلال فترة الدراسة في تحسن من سنة إلى أخرى، أين بلغت -2.9% سنة 2013 لتحسن تدريجيا لكن بنسب ضئيلة جدا لتصل سنة 2019 إلى -0.8%، كل هذه النسب تدل على أن هذه الدول لم تتعافى نهائيا، بينما يرجع هذا التحسن إلى المساعدات المالية التي استفادت منها الدول المتضررة.

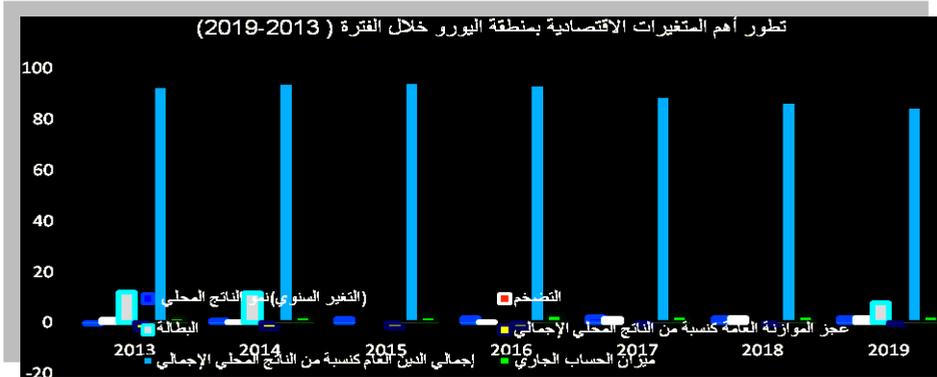
إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الدين مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 94.5% سنة 2014، لتبدأ في التراجع تدريجيا

لتصل إلى 84.2% سنة 2019، إلا أن هذا التعافي لم يصل إلى النسبة التي تجعل اقتصاد هذه الدول في مأمن.

حيث أنه وحسب اتفاقية (مستر يخت) التي نصت على أن الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تكون في مأمن إذا تجاوزت نسبته 60% وبرجعنا إلى المديونية سنوات 2010-2011 نجد أن نسبة الدين مرتفعة خاصة في دول جنوب أوروبا على سبيل المثال اليونان و إيطاليا حيث بلغت نسبة الدين في اليونان 146.2% سنة 2010 و 172.9% سنة 2011 لتصل إلى 177.4% سنة 2013 كذلك الأمر بالنسبة لإيطاليا حيث بلغت نسبة الدين 115.4% سنة 2010 لتصل إلى 129% سنة 2013. (عفيف، 2017، الصفحة 23).

الحساب الجاري: من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق رقم (01) إذا ما قارنا الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو نجد النسب متفاوتة من سنة لأخرى حيث نلاحظ أن هذه الدول تعاني اختلالات في حسابها الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2013، 2014 و 2015، لتحقق فائضا خلال سنة 2016 أين بلغ معدل نموه 3.3% و ذلك جراء الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الأوربية لتعاود إلى الانخفاض سنة 2019 لتصل إلى 2.9%. و لإعطاء صورة أوضح حول تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة بمنطقة اليورو وذلك خلال السبعة سنوات الأخيرة أي الفترة (2013-2019) ندرج الشكل التالي رقم (02).

شكل (02): تطور أهم المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو خلال الفترة 2013-2019



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03).

6. الخاتمة:

لقد كانت أزمة الديون السيادية الأوروبية إحدى أهم الأزمات المالية التي واجهها الاقتصاد العالمي، والتي كانت نتيجة من نتائج أزمة مالية سابقة لها هي أزمة الرهن العقاري التي بدأت تداعياتها من الولايات المتحدة الأميركية غير أن أزمة الديون السيادية كانت سببا في حدوث ركود اقتصادي و تراجع في معدلات النمو انطلاقا من مبدأ العولمة و انفتاح السوق.

وقد أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على مختلف دول منطقة اليورو و بدرجات متفاوتة حيث أثرت على دول جنوب أوروبا بدرجة أكبر مقارنة بدول الشمال كما أنها كشفت عن هشاشة منطقة اليورو و التي كانت سابقا نموذجا يحتذى به لتجسيد فكرة التكامل الاقتصادي، حتى أن بعض الدول أصبحت تفكر في الخروج من منطقة اليورو كحل يمكن الأخذ به لتفادي تبعات الأزمة على غرار اليونان، و نظرا للجهود المبذولة من طرف دول منطقة اليورو و لمحاولة الحد من آثار الأزمة و ذلك من خلال إتباع مختلف السياسات (التقشف، الدعم المالي، منح القروض،).

نتائج الدراسة:

- لقد أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات مختلف الدول الأوروبية على غرار دول الجنوب التي أثرت عليها بدرجة أكبر؛
- تعتبر الأزمة المالية لسنة 2008 "أزمة الرهن العقاري" السبب المباشر في حدوث أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو حيث انتشرت في الدول الأوروبية انطلافا من اليونان نتيجة للتصريحات الكاذبة من الحكومة اليونانية السابقة؛
- أثرت أزمة الديون السيادية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول منطقة اليورو على غرار نمو الناتج المحلي، التضخم، البطالة، عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و ميزان الحساب الجاري وذلك بدرجات متفاوتة؛
- نسبة الدين بمنطقة اليورو تظل مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 94.5% سنة 2014 ، ورغم تراجعها إلى نسبة 84.2% سنة 2019 إلا أنها تبقى بعيدة عن تلك التي تسمح لنا بالقول بان اقتصادات هذه الدول في مأمن؛
- لقد كان لسياسة تخفيض الدين السيادي للدول الأعضاء بمنطقة اليورو الأثر في تراجع معدل النمو؛
- بالنسبة لارتفاع معدلات التضخم فتم التوصل بأنه ناتج عن الركود الاقتصادي في المنطقة الأوروبية، إضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها دول منطقة اليورو من أجل الحد من آثار الأزمة على باقي دول الاتحاد الأوروبي؛
- معدلات البطالة بمنطقة اليورو تميزت بالارتفاع خاصة خلال الفترة 2013-2016، يمكن إرجاع هذا الأمر إلى إجراءات التقشف التي فرضت على الدول المستفيدة من القروض إضافة إلى إفلاس بعض الشركات مما جعل الكثير من الموظفين يفقدون وظائفهم بالتالي ارتفاع معدلات البطالة.
- اختبار الفرضيات: لقد تبين من خلال الدراسة فيما يتعلق باختبار الفرضيات ما يلي:

- الفرضية الرئيسية: تمحورت حول تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على غالبية المتغيرات الاقتصادية في دول منطقة اليورو حيث تم تأكيد صحة هذه الفرضية وذلك من خلال إثبات تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو على غرار معدلات التضخم، البطالة، الحساب الجاري، الدين العام، الموازنة العامة.
- الفرضية الأولى: والتي تمحورت حول أزمة الديون السيادية تشكل عائقا لتطور اقتصاديات دول منطقة اليورو حيث تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة اليورو خلال السنوات التي عقت الأزمة.
- الفرضية الثانية: تمحورت هذه الفرضية حول تأثير دول منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية الأوروبية بدرجات متفاوتة حيث تم تأكيد صحة هذه الفرضية على غرار الفرضيات السابقة وذلك انطلاقا من تأثير دول الجنوب بالأزمة بدرجة أكبر من دول الشمال.
- الفرضية الثالثة: تمحورت هذه الفرضية حول تراجع أداء المتغيرات الاقتصادية لدول منطقة اليورو بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية تم إثبات صحة الفرضية وذلك من خلال العجز المتواصل في الميزانية، ارتفاع معدلات الدين العام، تأثير معدلات التضخم و البطالة.

توصيات الدراسة:

- محاولة دول الاتحاد الأوربي إيجاد حل لأزمة الديون السيادية و ذلك باتخاذ إجراءات يمكن أن تكون كفيلة للحد من هذه الأزمة على غرار تحويل الديون الى استثمارات، بيع الديون، الدفع المسبق للمديونية؛
- التفكير في إنشاء صندوق سيادي أوربي موحد يمول من طرف دول الاتحاد الأوربي حيث يكون هدفه تسديد الديون العمومية في حالة تعثر أي دولة من الدول المساهمة على أن يحدد سقف أعلى لمساهمة هذا الصندوق حتى لا يتم الاعتماد عليه كليا؛

- فرض عقوبات صارمة على كل دولة لا تلتزم كلية بشروط الانضمام إلى منطقة اليورو لتفادي تكرار حدوث الأزمة؛
- محاولة إحاطة دول الجنوب بتخصيص مالي و مشاريع استثمارية و ذلك حتى يتسنى لها مواكبة معدلات النمو المحققة لدول الشمال و خلق نوع من التوازن الاقتصادي بمنطقة اليورو؛
- مراجعة السياسات المالية المنتهجة و تحديث النظام الموازني للحد من عجز الموازنة في ظل اتباع سياسات التقشف و لو لمرحلة حتى يتسنى لدول منطقة اليورو الخروج من الأزمة؛
- مراجعة السياسات النقدية خاصة فيما يتعلق بسعر صرف اليورو مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار لتفادي ارتفاع معدلات التضخم؛

7. المراجع

- حنان حسين بورغدة درحمون. (2016). دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية - دراسة حالة اليونان. - مجلة التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون، الصفحات 196-213.
- خالد أحميمة . (2013). أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2015 (مذكرة ماجستير). العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- سمير صارم. (1999). اليورو (الإصدار ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2014). إدارة أزمات العملة الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- الغرفة التجارية للصناعة بالرياض. (2012). الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية. الرياض.
- فاطمة نادية بلورغي رحال. (2016). دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية. مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال، الصفحات 125-148.
- محمد و عبد الله. (2013). تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الاوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي الصفحة 4-5.
- هناء بوريش هشام عفيف. (2017). دور المعلومة في أزمة الديون السيادية - دراسة حالة اليونان. مجلة العلوم الاقتصادية، الصفحات 18-34.

يوسف أبو الفارة. (2015). الأزمات المالية و الاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008.

دنيا الوطن، (2013)، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/11/27/312977.htm> .27)

11 , 2013). تاريخ الاسترداد 09 07 2019

<https://www.touteurope.eu/actualite/chronologie-la-crise-en-europe-2008-2013.html>.

(2013). Consulté le 07 10, 2019

The sovereign debt crisis and its impact on the most important economic changes in the euro area

Walid Berghoti^{1*}, Larbi Ghouini²

University of Algiers 03, (Algeria)

1

walidberghoti05@gmail.com



² University of Algiers 03, (Algeria)

larbighouini713@gmail.com



Received: 25-04-2021

Accepted: 13-06-2021

Abstract

Through this study, we will try to highlight the size of the economic impact of the sovereign debt crisis on the most important economic variables in the Eurozone, as it is the region most vulnerable to receiving various repercussions of this crisis.

Through the study, it was concluded that the eurozone countries were affected by the sovereign debt crisis, and to a greater extent the countries of Eastern Europe (Greece, Spain, Italy, Portugal...), after studying the impact on various economic variables such as the current account, inflation, the size of unemployment and budget deficit.

Keywords:

Sovereign debt;
Financial crisis;
Euro zone;
Sovereign debt crisis.

JEL Classification Codes : D5 ; F5 ; H6.

* Corresponding author